النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

آذار/مارس ١٩٨٨
March 1988

العراق

تسميم معارضي الحكومة

ورد أن ما لا يقلّ عن ٤٠ كرديا من معارضي الحكومة العراقية أصيبوا بالتسمم على أيدي قوات الأمن في أواخر عام ١٩٨٧. واستخدمت في تسميمهم مادة الثاليوم. وهي عنصر فلزي ثقيل يستخدم عادة لتسميم الجرذان.

في حادثة واحدة، لقي ثلاثة ضحايا، بينهم امرأتان، حتفهم خلال عشر ساعات من تسمّمهم. ونقل آخرون في النهاية الى المستشفى في طهران، لكن الثلاثة الذين كانت حالاتهم اشد خطورة، فقد نقلوا بالطائرة الى بريطانيا في كانون الاول/ديسمبر لحاجتهم الى العلاج الطارئ. وهؤلاء هم: مصطفى قادر محمود، وهو عضو في المكتب العسكري للاتحاد الوطني الكردستاني في الأربعين من عمره، وسامي شورش، وهو شاعر في السابعة والثلاثين من عمره وعضو في الاتحاد المذكور، كما أنه عضو بارز في اتحاد الأدباء الأكراد، وعدنان المفتي، وهو عضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الكردستاني – العراق، في الثامنة والثلاثين من العمر.

هذا، ولا يزال واحد منهم في المستشفى، ويقول الطبيب المستشار الذي قام بمعالجتهم في لندن، بأن «اصاباتهم كانت خطرة» نتيجة «تسمم حاد بمادة الثاليوم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧».

ولدى المنظمة معلومات تفيد أن عشرة اكراد عراقيين كانوا قد تسمّموا بمادة الثاليوم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر في بلدة مركة الواقعة في محافظة السليمانية، شمالي العراق. وقيل أن السمّ دسّ في شراب اللبن من قبل عميلة لقوات الأمن تعمل في منزل أحد اعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني.

أما السبعة الناجون، فقد عانوا من عدة أعراض يسببها عادة التسمّم بالثاليوم، منها التقيؤ والحمّى والاضطرابات العصبية وتساقط الشعر. وكان بين المصابين طريفه سعيد محمد، البالغة الرابعة عشرة من العمر. وقد ورد أن شعرها تساقط بغزارة، وأنها تجد صعوبة في تحريك اطرافها.

وكان أحد الذين ارسلوا الى لندن، عضو الاتحاد الوطني الكردستاني مصطفى قادر محمود، بين أربعة أشخاص سمّموا في محاولة سابقة جرت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر واستهدفت أعضاء حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني.

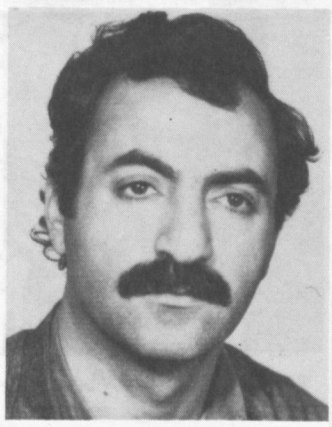

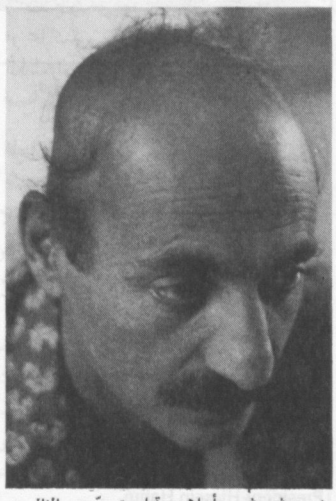

سمير شورش (أعلاه) قبل تسمّمه بالثاليوم، وبعد تسمّمه (الصورة السفلية).

عفو عن سجناء الرأي في رومانيا

في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، أعلنت السلطات الرومانية عن اصدار عفو من المتوقع أن يؤدي الى اطلاق سراح جميع سجناء الرأي المعروفين في البلاد. وقد صدر هذا العفو بمناسبة عيد الميلاد السبعين للرئيس شاوشيسكو، وورد أنه يشمل «جميع الجرائم»: فسيجري اطلاق سراح جميع السجناء المحكوم عليهم بالسجن لمدد تصل الى عشر سنوات، وتخفيض جميع الأحكام بالسجن ما بين عشر سنوات وعشرين سنة الى النصف، وابدال جميع احكام الاعدام بالسجن لمدة عشرين سنة. □

ثلاثة من أعضاء الحزب الاشتراكي الكردستاني الذين سمّموا بالثاليوم في حادثتين منفصلتين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وهم (من اليسار الى اليمين): عدنان المفتي. وعمر محمد عبد الله. والدكتور محمود عثمان.

وقدّمت منظمة العفو الدولية الى السلطات العراقية أسماء سبعة أشخاص آخرين يعالجون في طهران لتسمّمهم بالثاليوم. وكان هؤلاء من بين ثلاثين كرديا قيل أنه جرى تسميمهم في تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

وكانت المنظمة قد ناشدت الحكومة العراقية في بادئ الأمر إجراء تحقيق في تقارير اشارت الى تسمّم معارضيها بالثاليوم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وذلك بعد ان تلقت المنظمة أدلّة مفصلة عن تسميم سجناء سياسيين سابقين خلال احتجازهم. وقد جرى فحص اثنين منهم من قبل أطباء في بريطانيا بعد مغادرتهم العراق: وتوفي أحدهما في بريطانيا، وشفي الآخر. ولم تتلق المنظمة ردّاً من الحكومة العراقية على مناشداتها.

وعلى الرغم من تسلّم تقارير متواصلة على مرّ السنين حول تسميم معارضي الحكومة، الاّ أن الحالات التي ورد ذكرها أعلاه كانت أولى الحالات منذ عام ١٩٨٠ التي تمكّنت المنظمة من الحصول على أدلّة طبية ومعلومات مفصّلة بشأنها.

وفي معرض ردّه على طلب المنظمة اجراء تحقيق في التقارير الأخيرة، صرّح سفير العراق في المملكة المتحدة في مقابلات صحفية بأن الاتهامات كانت «كاذبة» و «غريبة». □

تايوان

إعادة اعتقال سجينين سابقين

أعيد احتجاز سجينين سابقين من سجناء الرأي، هما هسو تساو – ته (Hsu-Tsao-teh)، والقس تساي يوتشوان (Tsai yu-chuan). في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧، في تايوان.

وكان قد حكم عليهما في ١٦ كانون الثاني/يناير بالسجن لمدة عشر سنوات واحدى عشرة سنة، على التوالي، وذلك لتأييدهما استقلال تايوان عن الجزء الرئيسي في الصين.

وهذان هما أول سجينَي رأي يُعلم باعتقالهما منذ رفعت الحكومة القانون العسكري في تموز/يوليو ١٩٨٧.

ينتمي السجينان الى جمعية فورموزا للسجناء السياسيين، وهي جماعة تناصر السجناء السياسيين السابقين. وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٧، خلال عقد اجتماعها الافتتاحي برئاسة القس تساي يوتشوان، قدّم هسو تساو – ته اقتراحا يقضي بوجوب تأييد الجمعية لاستقلال تايوان، وافق عليه المجتمعون.

ومن المعلوم أن الحكومة تحظر المناداة باستقلال تايوان، اذ تعتبر الجزيرة مقاطعة تابعة للصين، وتأمل باعادة توحيدها في آخر الأمر مع الجزء الرئيسي من الصين تحت سلطة دستور جمهورية الصين. □

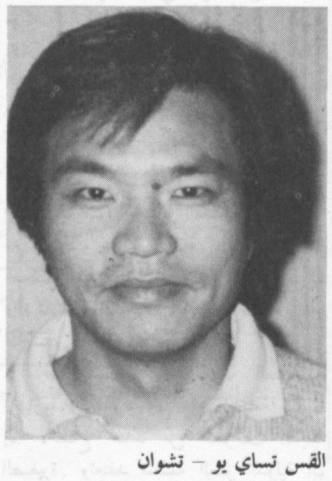

القس تساي يو – تشوان

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

المجر

زولت كشتيلي (Zsolt Keszthelyi) : هو رئيس تحرير صحيفة غير رسمية في الرابعة والعشرين من عمره، حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات لرفضه أداء الخدمة العسكرية.

ألقي القبض على زولت كشتيلي في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٧، وقدّم للمحاكمة أمام محكمة بودابست العسكرية. وفي ٢٧ نيسان/ابريل، صدر عليه الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات (خفّضت بعد

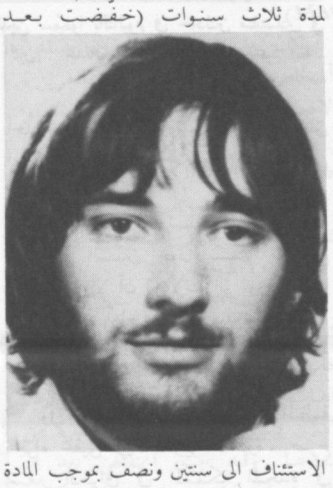

الاستئناف الى سنتين ونصف بموجب المادة ٣٣٦ من قانون الجنايات المجري) لرفضه أداء الخدمة العسكرية. وكان قد أعاد في ١٨ شباط/فبراير أوراق استدعائه للخدمة الى مركز التجنيد، مشفوعة بتصريح بيّن فيه الأسباب التي دعته الى رفض أداء الخدمة العسكرية.

وجاء في التصريح: «أنا الموقع أدناه زولت كشتيلي، أعلن فيما يلي بأني أرغب في رفض الخدمة العسكرية لأسباب سياسية إذ لست مقتنعا بوضع ثقتي في جيش «شعبي ديمقراطي» لا يخضع لسلطة حكومة منتخبة في اقتراع عام ينطوي على برامج سياسية متنافسة. واعتقد أنني بعملي هذا، كما في كفاحي من أجل صحافة حرّة، بامكاني المساهمة في خلق مجتمع متحرّر من الخوف، مجتمع تتقرّر فيه ادارة الشؤون الاجتماعية بناءً على مسؤولية الأفراد وضمائرهم، لا بسبب ولائهم الأعمى وخوفهم. واذا لم يكن ثمة طريقة أخرى، فاني مستعد للانضمام الى اولئك الذين عارضوا الخدمة العسكرية انسجاماً مع ما أملته عليهم ضمائرهم، اولئك الذين حكم عليهم بالسجن ابان حكم «الديمقراطية الشعبية» في السنوات الأربعين الماضية».

ومن المعلوم أن الخدمة العسكرية اجبارية في المجر، ولا تتاح الخدمة البديلة إلاّ لأتباع عدد من الطوائف الدينية الصغيرة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن جميع الذين قد يُطلبوا للخدمة العسكرية يجب ان يتمتعوا بحق رفض أداء هذه الخدمة لأسباب ضميرية أو لقناعات عميقة نابعة من دوافع دينية أو أخلاقية أو معنوية أو انسانية أو فلسفية أو سياسية، أو ما شابه ذلك. ويجب ان تتاح لهم فرصة القيام بخدمات بديلة خارج المؤسسة العسكرية، لفترات معقولة لا تأديبية.

■ يرجى بعث رسائل متّسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فوراً دون قيد أو شرط، الى:

Károly Németh/Chairman of Presidential Council/Kossuth L. tér 1-3/Budapest V/Hungary □

تشاد

مرضيّة ابراهيم (Mardié Ibrahim) ومبروكة هوني راحيل (Mabrouka Houni Rahil) : هما فتاة وأمها، محتجزتان سرّاً بدون تهمة أو محاكمة.

كانت مرضيّة ابراهيم لا تزال في سن المراهقة عندما اعتقلت في نجامينا ما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥. وقد احتجزت في بادئ الأمر في مركز البوليس المركزي في نجامينا، حيث كان بامكان عائلتها زيارتها، غير أن مكان احتجازها الحالي غير معروف.

وقد اعتقلت مرضيّة بسبب نشاط أمها مبروكة هوني راحيل، وهي امرأة أعمال كانت فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ تقوم بتزويد القوات المسلحة بالمواد الغذائية. وكان الجيش في تلك الفترة مشتبكا مع حركة معارضة مسلحة يقودها حسين (Hissein Habré)، وهي التي تحكم البلاد حاليا.

عندما تسلّم الرئيس حسين هبري الحكم عام ١٩٨٢، غادرت مبروكة هوني راحيل، أم مرضية، تشاد لتعيش في بلدان مجاورة. ويبدو أن ابنتها مرضية ابراهيم اتهمت آنذاك بنقل معلومات الى مؤيّدي الحكومة المخلوعة وجرى اعتقالها، الا انه لم توجّه اليها رسميا أية تهمة.

في تموز/يوليو ١٩٨٧، عادت مبروكة هوني راحيل الى تشاد بعد تلقّيها تأكيدات من السلطات باطلاق سراح ابنتها ان هي فعلت ذلك. الاّ أنه لم يطلق سراح ابنتها، وبعد اسابيع قليلة من عودتها، القي القبض عليها وعلى عدد كبير من افراد عائلتها. وما

مرضيّة ابراهيم

زالت الابنة وأمها محتجزتين سراً بدون تهمة أو محاكمة، وان كان قد اطلق سراح افراد العائلة الآخرين فيما بعد.

ولطالما تعرّض المشتبه بتعاونه مع المعارضة، أو باشتراكه فيها، للوقوع ضحية لانتهاكات حقوق الانسان في تشاد. فمنذ تسلّم الرئيس هبري الحكم، لم يقدّم أي محتجز للمحاكمة، و «اختفى» عدد كبير وهم قيد الحجز السرّي، كما لقي آخرون حتفهم عقب اعتقالهم.

■ يرجى بعث رسائل متّسمة بالكياسة تناشد الافراج عنهما فوراً دون قيد أو شرط، (يستحسن باللغة الفرنسية)، إلى:

President Hissein Habré
La Présidence/N'Djamena
Chad.□

سوريا

رياض الترك هو محام من سجناء الرأي في الثامنة والخمسين من عمره. ما زال محتجزا منذ شباط/فبراير ١٩٨١، وهو يعاني الآن من مرض خطير.

نقل رياض الترك الى سجن المزّة العسكري في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أصيب بغيبوبة نقل على أثرها الى وحدة الرعاية المركّزة في مستشفى سجن المزّة العسكري. وقد بقي في حالة غيبوبة لمدة ٢٥ يوماً، أعيد بعدها الى سجن المزّة في

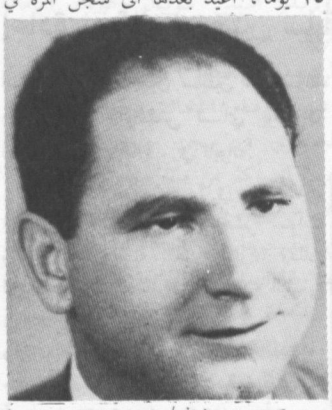

١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، حيث وضع في زنزانة انفرادية لا يزال يقيم فيها حتى اليوم.

يعاني رياض الترك من داء السكّري منذ عدة سنوات، وهو لا يزال محروما من المعالجة الضرورية لهذا الداء. وكان من نتيجة ذلك إصابته بعجز في الكلى وضعف مزمن في القلب وارتفاع في ضغط الدم، بالاضافة الى صعوبة تحريك أطرافه. وتشير آخر التقارير الى اشتداد حدّة داء السكري لديه، والى أصابته بذبحة قلبية، هذا، اضافة الى أنّه معرّض بشكل خطير للاصابة بالعمى المتصل بداً السكّري.

رياض الترك هو الأمين الأول للحزب الشيوعي – المكتب السياسي، المحظور نشاطه. وقد القي القبض عليه في دمشق في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠، حيث وضع رهن الحبس الانعزالي منذ ذلك الوقت، بدون توجيه تهمة اليه أو تقديمه للمحاكمة.

وقد نقل الى المستشفى في أربع مناسبات بعد تعذيبه. ففي شباط/فبراير، أدخل الى وحدة الرعاية المركّزة في مستشفى الموسّط في دمشق لتلقي علاج عاجل. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، أدخل الى وحدة الرعاية المركّزة في مستشفى سجن المزّة العسكري لاصابته بعجز في الكلى. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، نمى الى علم المنظمة أن صحته تدهورت بشكل خطير بعد تعذيبه في مركز الاستخبارات العسكرية خلال الشهر السابق. وورد أنه أخضع مجدّداً للتعذيب الشديد خلال استجوابه في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤.

■ يرجى بعث رسائل متّسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فوراً دون قيد أو شرط، إلى: فخامة الرئيس حافظ الأسد، القصر الجمهوري، دمشق، الجمهورية العربية السورية/والى: معالي السيد محمد حربه، وزير الداخلية، وزارة الداخلية، دمشق، الجمهورية العربية السورية.□

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

القتل بالوكالة

«زمر الموت» والميليشيات شبه العسكرية كعملاء للحكومات

عشرات الآلاف من الأشخاص وقعوا ضحايا الاغتيالات السياسية على أيدي الحكومات خلال الثمانينات. وقد أصبح تفضيل القادة العسكريين أو المدنيين اختيار أعمال القتل السياسي المستفحلة التي ينكرون مسؤوليتهم عنها، يشكل قضية كبرى من قضايا حقوق الإنسان في هذا العقد.

لقد دأبت الحكومات على اختيار «زمر الموت» والميليشيات شبه العسكرية لأعمال القتل السياسية، كحل للمعارضة المسالمة أو المسلحة، على المدى القصير.

غير أن إجازة الحكومات للآخرين بقتل مواطنيها في الماضي قد أثبت أنه أكثر من مجرد انحراف قصير الأمد عن حكم القانون. لقد برزت ظاهرة «زمر الموت» في الأرجنتين في أواخر عام ١٩٧٣. ومنذ عام ١٩٧٦، تركّزت عمليات القوات المسلحة السرية على تنفيذ برنامج من «الاختفاءات» الجماعية، وقتل نحو ١٥٠٠ شخص فوراً على أيدي «زمر الموت». وتشير سجلات الاحصاء الرسمية القائمة حالياً إلى «اختفاء» ما لا يقل عن ٩,٠٠٠ شخص قبل انتهاء الحكم العسكري عام ١٩٨٣.

وتستمر في بلدان أخرى أعمال القتل السياسي السرية التي كانت تمارس روتينياً منذ أمد بعيد، أحياناً من قبل «زمر الموت» السرية التابعة للبوليس والجيش، ومن قبل الميليشيات شبه العسكرية. وغواتيمالا، حيث ظهرت لأول مرة «زمر الموت» التي يديرها الجيش عام ١٩٦٦، وحيث أصبحت كلمة «الاختفاء» مألوفة لدى الجميع، مازالت تنتابها أشباح قتلى «زمر الموت» والمصير المجهول لآلاف «المختفين». وفي تقدير منظمة العفو الدولية أن نحو ٢٠,٠٠٠ شخص لاقوا حتفهم بحلول عام ١٩٧٦، خلال العقد الأول من انتشار عهد الارهاب الرسمي في غواتيمالا. ولم تتوقف قط عمليات القتل الروتينية التي كانت ترتكبها القوات السرية – وفي أحيان كثيرة القوات الرسمية. إذ منذ عام ١٩٧٩، وصل عدد ضحايا القتل السياسي أو «الاختفاء» على أيدي قوات الأمن النظامية في السلفادور، أو «زمر الموت» السرية المجندة من صفوف البوليس والجيش، وعلى أيدي قواتها المدنية شبه العسكرية، إلى عشرات الآلاف.

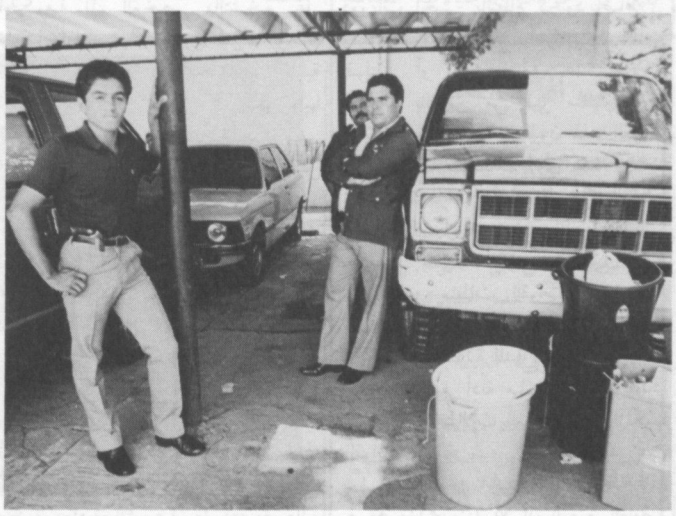

التقطت صورة هؤلاء الرجال المسلحين في موقف سيارات في سان سلفادور بطلّ على شارع كانت تمر فيه مظاهرة لإحدى نقابات العمال. ويلاحظ أن سيارتهم الشيروكي ليست عليها لوحة أرقام، وهي من السيارات التي تستخدمها عادة «زمر الموت» في السلفادور.

وقد أثبتت ظاهرة «زمر الموت»، فور ما أطلق لها العنان، أنها أصبحت ميزة دائمة في الحياة القومية لبعض البلدان. لقد غدت هذه الظاهرة وسيلة رئيسية لتنفيذ عمليات «الاعدام خارج نطاق القضاء»: وهي، بشكل عام، اغتيالات سياسية يرتكبها عملاء بتوكيل من الحكومات أو بموافقتها؛ وهي تعتبر جرائم قتل في شريعة قوانين معظم البلدان.

أفراد لجان أمن أهلية يجري تدريبهم في مانيلا تحت اشراف البوليس. ويقدّر أن هناك الآن حوالي ٢٠٠ منظمة محلية شبه عسكرية في الفيليبين، تتحمل مسؤولية كثير من حوادث القتل السياسي التي أبلغ عنها (أنظر صفحة ٤).

قد تكون «زمر الموت» شكلاً حقيقياً من أشكال العمليات الحكومية: أي أنها فرق فعلية من الاختصاصيين أو الجنود النظاميين أو أفراد البوليس أو المدنيين شبه العسكريين، تناط بها مهمة تنفيذ الاغتيالات السياسية. وفي حالات أخرى، قد لا يكون لـ «زمر الموت» حتى أي وجود كوحدة خاصة. وقد تكون الاغتيالات المعزوّة اليها هي من فعل وحدات البوليس التقليدية والموظفين العسكريين. وقد تتعمد السلطات استعمال هذا التعبير بقصد تحريف الانتقاد الشعبي لأعمال ارتكبتها قواتها. وقد يلقى اللّوم روتينياً على «زمر موت» مؤلفة من مدنيين يعملون خفية و«يأخذون على عاتقهم مهمة الاضطلاع بالقانون»، في اغتيالات سياسية ارتكبتها أجهزة الأمن النظامية أو شبه العسكرية.

وقد ينطبق التعبير على وحدة فعلية أو على إحدى وسائل العلاقات العامة، أو على الاثنين معاً: فالحكومات هي في أغلب الأحيان أول من يلقي تبعة الاغتيالات السياسية التي تلحق بمعارضيها على «زمر موت» وهمية لا يمكنها ضبطها. وهذه الجماعات، التي لا يمكن فَرَضاً اقتفاء أثرها، والتي قد لا يكون لها وجود الاّ كعامل دعائي تستخدمه القوات المسلحة، يشار إليها عادة بالاسم وبمناطق عملها فقط. واسماؤها المثيرة مثل: اليد البيضاء، الموت للخاطفين، الجيش السرّي، من شأنها تعزيز الادّعاء بأنها تمثل وحدات فردية مستقلة، وبذلك يتم تحوّيل الأنظار عن دور الحكومات والقوات الحكومية.

أما الصورة الكاملة لمسؤولية الحكومات عن أعمال القتل السياسي الجماعية، فقد تبرز فقط تدريجياً مع تجمّع الأدلة ضدها: من الحالات الفردية، أو الحصانة التي يعمل بموجبها مرتكبو هذه الجرائم، أو الاطراء العلني للحكومة – أو الدليل على الاشتراك الرسمي في أعمال المنظمات المدنية شبه العسكرية، يقدّمه أحياناً المشتركون أنفسهم.

باعترافهم هم . . .

في أيار/مايو ١٩٨٧، أبلغ عضو سابق في الاستخبارات العسكرية في هندوراس منظمة العفو الدولية أنه كان يعمل مع إحدى الوحدات العسكرية السرية المسؤولة عن خطف وتعذيب وقتل أكثر من مائة شخص في أوائل الثمانينات. ووصف اشتراكه في عملية عسكرية قامت بها الوحدة ضد إحدى جماعات حرب العصابات عام ١٩٨٣، فقال أنه بعد استسلام الجماعة، قامت إحدى «زمر الموت» التابعة للجيش بإعدام زعمائها. وكانت قوات الجيش في هندوراس قد زعمت أن هؤلاء الأشخاص قتلوا، إما خلال الاشتباك المسلح، أو بسبب التعرّض للعوامل الجوية.

وفي نيسان/ابريل ١٩٨١، شهد طبيب كان يعمل سابقاً مع جيش السلفادور، حيث عالج عدداً كبيراً من أفراد الجيش السلفادوري ممن اصيبوا خلال قيامهم بأعمال «زمر الموت»، شهد أمام الكونغرس الأميركي بقوله: «من الخطأ الفادح التصديق بأن القوات اليمينية المتطرفة، أو ما يدعى بـ «زمر الموت»، تعمل بالاستقلال عن قوات الأمن. فهذه الزمر مكوّنة من أفراد هذه القوات، وأعمال الارهاب المعزوّة اليها، مثل الاغتيالات السياسية والخطف والقتل العشوائي، انما هي في الحقيقة من تخطيط ضباط عسكريين من ذوي الرتب العالية، ومن تنفيذ أفراد قوات الأمن.

قد تكون «زمر الموت» شكلاً حقيقياً من أشكال العمليات الحكومية: أي أنها فرق فعلية من الاختصاصيين أو الجنود النظاميين أو أفراد البوليس أو المدنيين شبه العسكريين، تناط بها مهمة تنفيذ الاغتيالات السياسية. وفي حالات أخرى، قد لا يكون لـ «زمر الموت» حتى أي وجود كوحدة خاصة. وقد تكون الاغتيالات المعزوّة اليها هي من فعل وحدات البوليس التقليدية والموظفين العسكريين. وقد تتعمد السلطات استعمال هذا التعبير بقصد تحريف الانتقاد الشعبي لأعمال ارتكبتها قواتها. وقد يلقى اللّوم روتينياً على «زمر موت» مؤلفة من مدنيين يعملون خفية و«يأخذون على عاتقهم مهمة الاضطلاع بالقانون»، في اغتيالات سياسية ارتكبتها أجهزة الأمن النظامية أو شبه العسكرية.

وقد ينطبق التعبير على وحدة فعلية أو على إحدى وسائل العلاقات العامة، أو على الاثنين معاً: فالحكومات هي في أغلب الأحيان أول من يلقي تبعة الاغتيالات السياسية التي تلحق بمعارضيها على «زمر موت» وهمية لا يمكنها ضبطها. وهذه الجماعات، التي لا يمكن فَرَضاً اقتفاء أثرها، والتي قد لا يكون لها وجود الاّ كعامل دعائي تستخدمه القوات المسلحة، يشار إليها عادة بالاسم وبمناطق عملها فقط. واسماؤها المثيرة مثل: اليد البيضاء، الموت للخاطفين، الجيش السرّي، من شأنها تعزيز الادّعاء بأنها تمثل وحدات فردية مستقلة، وبذلك يتم تحوّيل الأنظار عن دور الحكومات والقوات الحكومية.

أما الصورة الكاملة لمسؤولية الحكومات عن أعمال القتل السياسي الجماعية، فقد تبرز فقط تدريجياً مع تجمّع الأدلة ضدها: من الحالات الفردية، أو الحصانة التي يعمل بموجبها مرتكبو هذه الجرائم، أو الاطراء العلني للحكومة – أو

خوسيه كويفاس بينيدا هو عامل في مشروع بناء محلي في التاسع والثلاثين من العمر. اختطف وخضع للاستجواب لمدة ٢٤ ساعة وقد ضُرب، ووُجّهت الصدمات الكهربائية الى يديه، وعُصبت عيناه. وسُدّ فمه لمنعه من الصراخ. وأبلغه خاطفوه أنه سيُقتل إن هو أبلغ بما حدث له. وجاء في تشخيص التقرير الطبي أنه أصيب بضربة على الرأس، وبجروح حارقة سببها رشّ حامض الأسيد على وجهه ويديه وذراعه اليسرى.

شيلي

منذ عام ١٩٨٣، وفي جو من الاحتجاجات المتصاعدة ضد الحكومة في شيلي، أصبح منتقدو سياساتها وعائلاتهم هدفاً لهجمات تشنّها ضدهم وحدات سرية تنكر الحكومة أية مسؤولية عنها.

يجري القاضي رينيه غارسيا فيليجاس تحقيقات في حوالي ٣٥ شكوى رسمية رفعت الى المحكمة الجنائية العشرين، ضد التعذيب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أمّنت له الحراسة من قبل البوليس، بعد ان قام مدنيون مجهولو الهوية بدخول منزله والعبث بجهاز الهاتف. وكان قد تلقى في آب/أغسطس سلسلة من التهديدات بالموت.

وقد تكاثرت أعمال هذه الوحدات السرية في شيلي خلال عام ١٩٨٧، وهو عام اتخذت فيه السلطات خطوات هامة كان من المنتظر ان تساعد في حماية حقوق الانسان. فقد صدر في حزيران/يونيو ١٩٨٧ قانون يقضي باغلاق مراكز بوليس الأمن حيث كان التعذيب يمارس بصورة روتينية. وفي ايلول/سبتمبر، وقّعت الحكومة على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وعلى الاتفاقية الأميركية لمنع التعذيب ومعاقبة ممارسيه. الا انه في الوقت نفسه، كان مئات من أعضاء الجماعات السياسية والنقابية والدينية، وجماعات الدفاع عن حقوق الانسان، والممثلين، وحتى مأموري المحاكم ممن اعتبروا من منتقدي الحكومة أو وكالاتها، يتعرضّون للهجوم والتهديد من قبل الوحدات السرية.

لقد اختطف بعض الضحايا من قبل رجال مدجّجين بالسلاح، واخضعوا للاستجواب. وبرغم اطلاق سراح معظمهم خلال ٢٤ ساعة، تعرّض بعضهم للتعذيب، أو لنقش حروف أو رموز على اجسادهم بواسطة السكاكين، وتلقى مئات الأشخاص تهديدات بالقتل، أو وضعوا تحت المراقبة. ووضعت على عتبات منازل بعضهم قطط مخزوزة العنق أو أكاليل الزهور، وعلى سياراتهم أو جدران منازلهم دهان أحمر يرمز الى الدم. ووجد آخرون قنابل محرقة في منازلهم أو مكاتبهم أو تحت سياراتهم. وقد أفادت جماعات الدفاع عن حقوق الانسان في شيلي أنها أبلغت خلال عام ١٩٨٧ عن أكثر من ألف حادثة من هذا النوع.

ان الوحدات السرّية تقوم بأعمالها بحصانة مطلقة. والحكومة لم تتخذ اية اجراءات فعّالة لكبح نشاطاتها، رغم ان المحاكم أشارت في بعض الحالات الى تورّط أفراد قوات الأمن مباشرة فيها.

ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ مثلا، توصل القاضي خوسيه كانوفاس بعد سنتين من التحقيقات الدقيقة في قضية مقتل ثلاثة من أعضاء الحزب الشيوعي في آذار/مارس ١٩٨٥، الى ان جماعة من رجال البوليس كانوا متورطين في الحادث. إلا أنه اختتم القضية فيما بعد، منتقدًا قوات الأمن على عدم تعاونها، مما جعل من المستحيل عليه متابعة عمله. وقد أعيد فتح التحقيقات في حزيران/يونيو بعد الاستئناف. □

العسكريين – «لزمر الموت»، أو ارتداد أعضاء من «زمر الموت» عنها، أو حدوث تغيير في الحكومة.

وكثيراً ما يتوافق بروز ظاهرة «زمر الموت» مع اغتيالات سياسية ارتكبتها منظمات شبه عسكرية يسهل التعرّف عليها، مؤلفة من مدنيين مسلحين خاضعين لسيطرة الحكومة بدرجات متفاوتة، ويعملون وفق أوامر السلطة الحكومية، وبالتفاهم مع البوليس والقوات العسكرية التقليدية. وبرغم ذلك، تنكر الحكومات في غالب الأحيان مسؤوليتها عن أعمال مؤيّديها من شبه العسكريين، تماماً على غرار ما تفعله تجاه أعمال «زمر الموت» السريّة.

وقد ساعد الحكومات في جهودها لاقصاء نفسها عن مسؤولية العمليات التي يقوم بها شبه العسكريين، الوضع غير الواضح في أغلب الاحيان الذي يتمتع به المدنيون المشتركون في هذه العمليات. وقد تنكر الحكومات تمتع القوات شبه العسكرية التي تعمل بشكل مكشوف بأية مكانة رسمية، أو قد تفسّر وضعهم وعملهم بشكل خاطيء، معتبرة أن هذه القوات هي كأية منظمة مدنية أو ثقافية أخرى، لا أكثر. وقد تحدّد صلاحيات البوليس، في حال منحها رسمياً، بطريقة سرية أو بواسطة مراسيم وأحكام غامضة. وبعض البلدان، لا يجوز ملاحقة موظفي القوات المدنية شبه العسكرية قضائياً إلاّ من قبل المحاكم العسكرية، حتى وان لم يكن وضعهم كقوات حكومية موضع اعتراف رسمي.

ومن الجائز انكار حدوث أعمال الخطف والتعذيب والتهديد والقتل، المرتكبة من قبل القوات شبه العسكرية بحق المنشقين ومعارضي الحكومة، أو تبرير هذه الأعمال باعتبارها ردّة فعل طبيعية قام بها أفراد من المواطنين. وقد تدّعي السلطات أن القوات شبه العسكرية تتصرف بمبادرة شخصية بها، «دفاعاً عن النفس»، أو بسبب انتمائها إلى «لجان أمن أهلية» مؤلفة من مواطنين يأخذون على عاتقهم مهمة احلال النظام والقبض على المجرمين ومعاقبتهم. الا أن الجرائم العادية التي يرتكبها الأفراد تتخذ بعداً حكومياً – وبعداً مرتبطاً بحقوق الإنسان – عندما تنفّذ بناء على توجيه أو تفويض رسمي مشفوع بضمانات الحصانة من الملاحقة القضائية.

تتضمن القوات المدنية شبه العسكرية

الفيليبين

لقد تكاثرت أعمال القتل السياسي على أيدي الحكومة والقوات التي تدعمها، وعلى أيدي جماعات معارضة منخرطة في حرب عصابات في الفيليبين منذ انهيار الهدنة بين حكومة الرئيسة كورازون أكينو وحركة جيش الشعب الجديد في اوائل عام ١٩٨٧.

وكجزء من حملتها لقمع التمرد، لجأت الحكومة الى الترخيص والتشجيع على تشكيل قوات شبه عسكرية تُعرف بموجب الأحكام الجديدة باسم «المنظمات المدنية الطوعية للدفاع عن النفس»، ويطلق عليها شعبياً اسم «لجان الأمن الأهلية»، وهي تتحمل مسؤولية عدد كبير من اعمال القتل التي أبلغ عنها.

قبل ان تتسلم الحكومة القائمة مقاليد السلطة، كانت هناك قوة مدنية شبه عسكرية تعرف باسم «القوات المدنية للدفاع عن الوطن»، وكان الأهالي يعملون ضمن مجتمعاتهم تحت اشراف قوات الأمن النظامية. ونموذج القوات شبه العسكرية القائم حاليا مبني على نظام «القوات المدنية للدفاع عن الوطن» – الذي ما زال قائما – وعلى «ألساماسا» (نهضة الجماهير)، وهي منظمة معادية للشيوعية على درجة عالية من التسييس، انشئت في داڤاو سيتي بميندناو في اوائل عام ١٩٨٦. وهذه المنظمة تضم رجال حرب عصابات سابقين كانوا قد استسلموا للقوات المسلحة.

وقد انتشرت منظمات مثل منظمة «ألساماسا» في مختلف أنحاء الفيليبين منذ أواسط عام ١٩٨٦، ويحمل عدد كبير منها الاسم نفسه.

هذا، وتتلقى بعض القوات المدنية شبه العسكرية السلاح من القوات المسلحة، فيما تتسلح قوات اخرى بأسلحة تقليدية، مثل المناجل الضخمة. وفي امكان بعض «لجان الأمن الأهلية» شبه العسكرية استخدام العربات والمعدّات الخاصة بالجيش، والقيام باعمال المرشدين، ومرافقة دوريات الجيش بانتظام كجنود إضافيين. وقد يقومون بتسليم أسراهم لسلطات البوليس أو الجيش. وفي عدة حالات مدعومة بالوثائق من قبل منظمة العفو الدولية، قام القادة المحليون لهذه القوات بتسليم جثث ضحاياهم (وفي عدة حالات رؤوس ضحاياهم فقط) الى مركز الجيش والبوليس المحلية.

هناك حاليا ما يقرب من مئتي منظمة محلية من منظمات القوات المدنية شبه العسكرية، ويضم عدد كبير منها أعضاء من «القوات المدنية للدفاع عن الوطن».

ورغم توفر أدلّة مباشرة على أن عدداً كبيراً من الاغتيالات السياسية التي ارتكبتها القوات المدنية شبه العسكرية قد تمت بحضور أفراد من الجيش، أو بموافقة قادة عسكريين محليين، الا أن الوضع الغامض لهذه القوات يساعد في حجب الدور الذي تلعبه الحكومة. ويقول مراقب فيليبيني في هذا الصدد: «[ألساماسا] أثبتت أنها مصدر قوة لا يستهان به للقوات العسكرية، فهي تمكّن هذه القوات من الحفاظ على «صورة نظيفة» لنفسها، بوصفها قوات مسلحة فيليبينية «جديدة»، فيما تلقى أعمال التهديد «القذرة»، على عاتق «ألساماسا». فأعضاء «الساماسا» لا يُحاسبون أمام سلطة أعلى، وبالتالي ليس ثمة من يتظلّم اليه الضحايا، وهذا يحمي «ألساماسا» والقوات العسكرية معاً من الملاحقة القضائية». □

المسؤولة عن الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان، ميليشيات منظمة حسب بنيات صارمة تعرف باسم «حراس الوطن» – وكثيراً ما يطلق عليها اسم «قوات الدفاع المدني» أو «القوات المدنية للدفاع عن النفس» – وهي تخضع بشكل مكشوف لادارة أجهزة الأمن الوطني. وقد يتم تجنيد أعضاء بعض هذه المنظمات قسراً، حيث يطلب منهم الالتحاق الاجباري كتدبير لوضع سكان يُشك في ولائهم تحت نظام عسكري ومراقبة عسكرية، ولتوفير القوى العاملة اللازمة لتطبيق الاجراءات الأمنية الصارمة. أما الالتحاق في منظمات أخرى فقد يكون طوعياً. وهناك أيضاً سبب عملي لتكوين المجموعات شبه العسكرية. فهي تعزّز القوى العاملة في أجهزة أمن الدولة، لا سيّما عند نشوء معارضة اجتماعية، دون حاجة لتشريعات أو دعم مالي كبير. وفي بعض البلدان، قد يفوق عدد المنضمين إلى المنظمات شبه العسكرية عدد أفراد قوات الأمن النظامية.

يعمل أعضاء القوات المدنية شبه العسكرية عادة ضمن مجتمعاتهم، حتى عندما يكون تنظيمهم قد تمّ على صعيد قومي. وقد يعملون تحت امرة زعماء سياسيين محليين، أو مالكي عقارات، أو زعماء جماعات دينية أو عرقية ينتمون إليها، أو جماعات موالية لأحزاب سياسية معيّنة. وقد تكون الدوافع الشخصية أو الجماعية لترهيب وتهديد أو قتل معارضي الحكومة قوية جداً، وقد تتلاعب بها الحكومات بطريقة بارعة بقصد خلق الشقاق بين فئة وأخرى من السكان. وفي كثير من حوادث الاغتيالات السياسية المثيرة المدعومة من قبل الحكومات، التي أودت بحياة عشرات الآلاف، لجأت الحكومات إلى حشد وتجنيد جماعات عرقية أو دينية ضد جماعة أقليّة أو سياسية منافسة.

هناك نمط معين يميز جميع المنظمات المدنية شبه العسكرية، بصرف النظر عن المكان الذي تعمل فيه. إذ أن تنظيمها يجري في أوقات الصراع الاجتماعي المتزايد، خاصة عندما تكون الحكومات منهمكة في عمليات مكثّفة ضد التمرّد، أو في عمليات تستهدف قمع حركة معارضة قبل تمكنّها من ترسيخ أقدامها. أما ضحاياها فهم أشخاص يشتبه بمعارضتهم للسلطات، أو ينتمون إلى جماعات أقليّة (عادة لأعضاء جماعات سياسية منحازة أيديولوجيا الى القوات المسلحة)، كان النظام الجديد إجباريا.

فقد ابلغت منظمات الفلاحين أنهم هُدّدوا بالقتل وباحراق ممتلكاتهم ان هم رفضوا الالتحاق بمنظمة الخفراء، وأن الجيش قدّم للملتحقين الأرض والمحاصيل والنساء والممتلكات التي كانت تخص الفلاحين الذين قتلوا. □.

غواتيمالا

لقد عصفت بغواتيمالا أعمال القتل السياسي الجماعية التي جرت على أيدي عملاء الحكومة منذ عام ١٩٦٦، عندما نُسبت جرائم القتل لأول مرة الى «زمر موت»، تحمل اسماء مثيرة، مثل «مانو بلانكا» (اليد البيضاء).

وقدّرت منظمة العفو الدولية عام ١٩٧٦ عدد الضحايا الذين قتلوا في عمليات تشبه الإعدام على مدى عشر سنوات – على أيدي نخبة من زمر اغتيال مرتبطة بالقوات المسلحة النظامية وبشبكة ضخمة من القوات المدنية شبه العسكرية – بنحو عشرين ألف قتيل. ولم تتوقف عمليات القتل مطلقا، وان كان عدد الضحايا يتغيّر بتغيّر الحكومات.

ان معدّل عمليات القتل هو حاليا على مستوى منخفض نسبيا، مما يوحي بأن الحكومة المدنية القائمة ربما اتخذت بعض التدابير لاستعادة احترام حقوق الانسان. ولكن لم تبذل أية جهود للتحقيق في مصير عشرات الآلاف من أبناء غواتيمالا الذين «اختفوا» بعد احتجازهم في السنوات السابقة، أو لملاحقة العسكريين المسؤولين عن القتل قضائيا.

إن القوات المدنية شبه العسكرية الخاضعة للجيش التي تشكّلت في الستينات والسبعينات، تعزّزت بعد عام ١٩٨١ بظهور شكل جديد من منظمة شبه عسكرية اطلق عليها اسم «الخفراء المدنيون للدفاع عن النفس». وعلى خلاف المنظمات شبه العسكرية السابقة المعتمدة على الالتحاق الطوعي

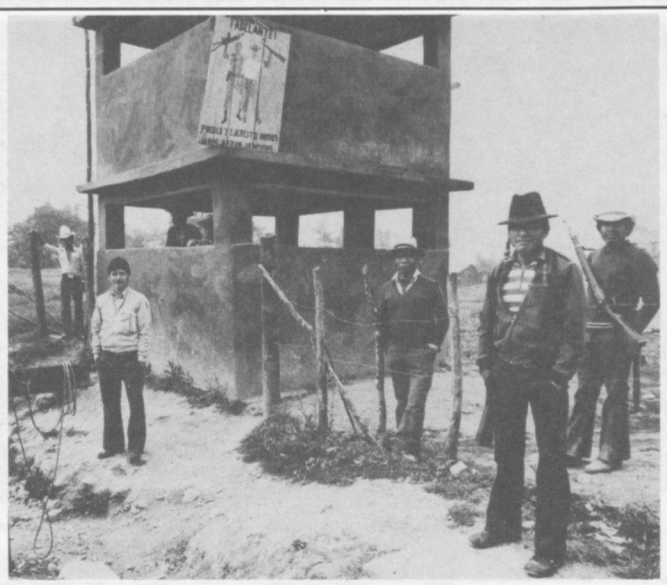

احدى فرق الخفراء المدنيين للدفاع عن النفس في باريّاس، في هويهويتانانغو بغواتيمالا.

جنوب أفريقيا

ظهرت مؤخراً في جنوب افريقيا قوات مدنية شبه عسكرية ذات وضع غير محدّد، وإن كانت تدعم السلطات المحلية المعيّنة من قبل الحكومة.

وقد برزت هذه الظاهرة منذ عام ١٩٨٦ في سياق تصاعد أعمال القمع العنيف والمعارضة العنيفة وغير العنيفة للحكومة.

ظهرت جماعات منظمة من المدنيين السود المسلحين بمختلف أنواع الأسلحة، في مناطق بلغ فيها الصراع أشدّه. وبرغم حملهم اسم «لجان الأمن الأهلية» الذي يوحي بأنهم يتصرفون بمبادرة خاصة بهم، إلا أنهم كانوا عادة يعملون جنبا الى جنب مع قوات الأمن النظامية في جنوب افريقيا.

ورغم ان هذه الجماعات تحمل اسماء مختلفة – «الباخاتيز»، «المابانغالالا»، «الأمابوتو»، «القبعات الخضراء»، «المبوخوتو» – إلا انه تجمع بينها عوامل مشتركة. فقد برزت جميعها خلال النصف الأخير من عام ١٩٨٥، وبدا أنها تعمل بموافقة قوات الأمن النظامية، إن لم يكن بتشجيعها ودعمها الفعّال. وهي جميعها تستهدف أعضاء أو زعماء جماعات معارضة لسياسة التمييز العنصري، وأساليبها تقع الى حد كبير خارج نطاق القانون: فالأفراد يُختارون لضربهم بشكل منتظم، أو، أحيانا، لقتلهم.

وفي معظم الحالات، تؤكد الحكومة أن هذه المنظمات هي منظمات «ثقافية» فقط لا غير، وأن تورط أعضائها في عمليات هجوم عنيفة إنما هو ردّة فعل عفوية وشخصية على هجمات خصوم سياسيين وجماعات عرقية منافسة. وقد تعمل بعض المنظمات بموجب تفويض قانوني من موظفي هيئة تطلق على نفسها اسم «أراضي الوطن»، وتتمتع بسلطات سياسية – وبوليسية – منحتها لهم حكومة جنوب افريقيا. غير أن بعض أعضاء هذه المنظمات، يتمتعون بصلاحيات بوليسية رسمية بوصفهم من أعضاء وحدات الأمن المعترف بها.

فجماعة «المبوخوتو» التي انشأتها السلطات المحلية في كواندبيلي، وهي منطقة تقع شمالي بريتوريا مخصّصة «كوطن» للسود المصنّفين من أصل ندبيلي، عملت جنبا الى جنب مع قوات الأمن الرسمية في جنوب أفريقيا خلال انتشار الاضطرابات على نطاق واسع في كواندبيلي عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦. وبرغم أنه جرى حلّها ظاهريا في آب/أغسطس ١٩٨٦، إلاّ أن عدداً كبيراً من أعضائها أُلحقوا بقوة بوليس تدعى «الكيتسكونستابيلز»، أو «الكيتسكوبس».

وقد دعيت بهذا الاسم بسبب التدريب القصير الذي يتلقاه اعضاؤها (كلمة «كيتس» تعني «فوري»). وأصبح يشار الى اعضائها منذ ذلك الوقت بهذا الاسم في عدة شهادات خطية مشفوعة بقسم جمعتها جماعات حقوق الانسان المحلية لتوثيق أعمال الاعتقال الكيفي والضرب المنتظم.

وقد أشارت التقارير الى أن جماعة «المبوخوتو»، وغيرها من الجماعات المدنية الموالية للحكومة والمنظّمة على نمط القوات شبه العسكرية، كانت مسؤولة عن مختلف أعمال الضرب والقتل التي تعرّض لها الأشخاص المشتبه بتأييدهم للجماعات المعارضة.

وقد أخفق البوليس، حسب معلومات منظمة العفو الدولية، في اجراء تحقيق، ان لم نقل ملاحقة قضائية، في قضايا قُدّمت لهم فيها افادات مشفوعة بقسم لتثبت حدوث عمليات قتل سياسي.

رجال البوليس يمرون غير مبالين بينما يقوم أفراد لجان الأمن الأهلية بمهاجمة وحرق المنازل في محيات يحتلها السود قرب منطقة كروسرودز في حزيران/يونيو ١٩٨٦.

وجدت هذه الملفات، التي يُفترض أنها لأشخاص مستهدفين للاغتيال، في منزل دونالدو ألفاريز رويز، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في غواتيمالا ما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢.

ويكونون، بحكم أصلهم، موضع شبهة من حيث السخط والغدر. ونادراً ما تكون اعمال هذه المنظمات – بما فيها أعمال القتل و«الاختفاء» والتعذيب والتهديد – موضع تحقيق أو ملاحقة قضائية، مادامت ضمن نطاق الاجراءات التي تستنسبها قوات الأمن، حتى لو لم تكن تحت أمرتها المباشرة.

لقد وصفت حكومات بلدان القارة الأميركية «زمر الموت»، التي عُزيت إليها مسؤولية الاغتيالات السياسية، على أنها منظمات مستقلة متطرفة تتحرّك كالأشباح ولا يمكن للسلطات ضبطها، وذلك على الرغم من أن الأدلة في آلاف الحالات أشارت إلى أن أعمال القتل قد جرت على أيدي أعضاء في قوات البوليس والجيش والقوات المدنية شبه العسكرية العاملة بتفويض من السلطات الحكومية. وفي بلدان القارة الأميركية وفي الفيليبين وجنوب أفريقيا، وفي كل بلد آخر تقوم فيه القوات المدنية شبه العسكرية بتنفيذ الاغتيالات السياسية والتعذيب والخطف على نطاق واسع، قد يُصرف النظر عن اعمالها باعتبارها أعمالاً عفوية صادرة عن «لجان أمن أهلية» لا تتحمل الحكومة تبعتها، حتى عندما تمنح الحكومة هذه القوات حصانة رسمية أو غير رسمية من الملاحقة القضائية.

ورغم الفرق في نسق وتنظيم هذه القوات، بعضها تكتنفه السرية الرسمية، والآخر مرتبط بشكل اكثر وضوحاً بالحكومة القائمة – فكلتاها، السرية والمعترف بها، تعملان من أجل تحقيق هدف واحد مشترك. فهما تؤمنان حجاباً واقياً يمكّن الحكومات من إخماد أصوات معارضيها دون أن يبدو أنها تقوم بذلك. فالحكومات تدرك مدى الاحتجاجات الدولية العنيفة التي ستنشأ نتيجة استهزائها العلني بالقوانين في اقدامها على تهديد وقتل رعاياها. وهي تستخدم وحدات سرية ومنظمات مدنية شبه عسكرية لتفادي تحمّل المسؤولية عن نتائج سياستها المدروسة عن طريق تنفيذها بالوكالة.

وقد تكون الجماهير – خاصة على الصعيد الدولي – أكثر استعدادا لتقبّل إنكار الحكومات لمسؤولياتها عن الاغتيالات السياسية، عندما يقدّم لها مجرم بديل: «زمر الموت» المتواجدة في كل مكان.

من المهمّات الرئيسية لمنظمات حقوق الإنسان اختراق حواجز السريّة المحيطة بالدور الذي تلعبه الحكومات في أعمال القتل التي ترتكبها «زمر الموت»، وبالعمليات خارج نطاق القانون التي تقوم بها القوات المدنية شبه العسكرية. فعندما يتقرّر أن هذه القوات، حتى عند عدم ارتدائها الزي الرسمي وعدم الاعتراف بانتمائها إلى أجهزة الأمن، إنّما تتصرف بتفويض رسمي أو غير رسمي من الحكومة، عندئذ يصبح من الممكن تحديد جرائمها الشائعة على أنها انتهاكات لحقوق الإنسان يجب أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها وأن تُحاسَب عليها.

جوّ من الارهاب

ان لوجود «زمر الموت» التي تقول الحكومة أنها عاجزة عن ضبطها، أثر بعيد المدى.

فقد صمّمت اعمال هذه الزمر بحيث ترهب، وبالتالي تردع، منتقدي الحكومة أو مؤيّدي المعارضة المحتملين. فإلقاء جثث الضحايا المشوّهة في الأماكن العامة، بعث «قوائم الاغتيال» للنشر في الصحف المحلية، وارسال دعوات للأشخاص للاشتراك في تشييع جنازاتهم، تساعد جميعها على نشر الرعب في المجتمع.

ان «زمر الموت» التي بامكانها القيام بأعمال الخطف والقتل في أي مكان وزمان، تثير الرعب بشكل خاص عندما يُعرف أن القائمين بهذه الأعمال هم من أفراد البوليس والجيش، لأن الناس لا يجدون عندئذ أحداً يلجأون إليه طلباً للحماية.

شهادة لأحد أعضاء «زمر الموت»

«في أوائل عام ١٩٨٠، تطوعت للانضمام إلى ما يعرف في السلفادور باسم «زمرة موت». ولكن، حسب خبرتي، ليس لـ«زمرة الموت» كيان مستقل خارج القوات الأمنية والعسكرية في السلفادور. فهي مجرّد شكل من أشكال الواجبات التي يؤمر الموطفون العسكريون بالقيام بها وهم خارج لباسهم الرسمي. وعمليات هؤلاء لا يشار اليها ضمن المؤسسة العسكرية بعبارة «زمر الموت» بل بـ«المهمات». ولي معرفة شخصية بجنود متمرسين كثيرين تطوعوا للقيام بهذه المهمّات. وقد تطوعت أنا نفسي للاشتراك في احداها في آذار/مارس ١٩٨٠. فقد تلقيت عندئذ أوامر شفهية من الحرس الوطني للاشتراك في عملية تتعلق برجل في السابعة والثلاثين من عمره يعيش في إحدى ضواحي سان سالفادور. وقام كولونيل في الجيش بالتنسيق لهذه العملية. وقد ألقي القبض على الرجل واخضع للتعذيب لمدة ساعتين، ولكنه رفض الادلاء بأية معلومات. وقال بأنه يعلم أنه سيُقتل على أية حال، ولهذا ليس لديه سبب للتكلّم. إني لم اشترك في التعذيب، بل كنت شاهداً عليه. وبعد أن انتهى الجنود من تعذيبه، اطلقوا عليه النار فاردوه قتيلاً، وسرقوا ساعته.»

(مقتطف من شهادة مشفوعة بقسم لجندي سلفادوري سابق كان عضوا في «زمر الموت»، يعيش حاليا في الولايات المتحدة.)

كولومبيا

يستحيل تقدير عدد الكولومبيين الذين لاقوا حتفهم على أيدي «زمر الموت» في السنوات الأخيرة. فقد أبلغ عن وقوع أكثر من الف ضحية خلال عام ١٩٨٦، أما بالنسبة لعام ١٩٨٧، فقد يكون هذا الرقم حتى أعلى من ذلك.

أصبحت ظاهرة «زمر الموت» تشكل القضية الرئيسية لحقوق الإنسان بعد تغيير الحكومة في كولومبيا عام ١٩٨١. ومنذ عام ١٩٨٢، انخفض عدد السجناء السياسيين المعترف باحتجازهم، وذلك برغم تزايد نشاط الجماعات السياسية المعارضة المتّسم بالعنف. غير أن انخفاض عدد السجناء قابلته زيادة كبيرة في عدد الضحايا المنسوبين إلى «زمر الموت». وقد وصفت السلطات «زمر الموت» بأنها لجان أمن أهلية لا يمكنها السيطرة عليها. إلاّ أن الدليل على مسؤولية السلطات العسكرية مباشرة عن أعمال القتل، قد برز في العديد من الحالات.

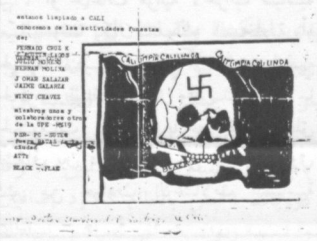

تهديد بالموت أُرسل إلى أفراد في كالي، يتضمن انذاراً لهم بمغادرة البلدة، وإلاّ اصبحوا ضحايا «حملة تنظيف» وقد جاء فيه: «لا نريد جرذاناً في البلدة».

عام ١٩٨٢، أمر المدّعي العام في كولومبيا باجراء تحقيق في مئات حوادث القتل المعزوّة إلى زمرة موت اسمها «الموت للخاطفين» (ماس). وقد وجد التحقيق دليلاً على تورّط ٥٩ من ضباط الجيش النظاميين – بمن فيهم قادة الكتائب – في أعمال القتل. لكن وزير الدفاع رفض النتائج التي توصلت اليها التحقيقات، ورفض السماح بملاحقة المعنيين قضائياً أمام محاكم مدنية، كما قرّرت المحاكم العسكرية أنه لا توجد ثمة قضية يُحاكم عليها. أما عشرات الأشخاص الذين شهدوا أمام لجنة التحقيق على دور الجيش في عمليات القتل، فقد لقوا مصرعهم أو «اختفوا» في أوقات لاحقة. في كولومبيا اليوم، لا تشمل تهديدات «زمر الموت» المشتبه بتأييدهم للجماعات المعارضة فحسب، بل تشمل أيضاً أعضاء جميع المنظمات المستقلة التي لا تدعم دعماً فعّالاً حملة القوات المسلحة ضد التمرد.

غينيا

افراج عن سجناء

أفرج في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ عن ٦٧ سجينا في غينيا بينهم زوجة وابن الرئيس السابق سيكوتوريه، الذي توفي عام ١٩٨٤، بالاضافة الى عدد من وزرائه السابقين.

وكان قد جرى اعتقال هؤلاء وآخرين ممن أفرج عنهم، عندما تسلمت القوات المسلحة زمام الحكم بعد اسبوع من وفاة سيكوتوريه. إلاّ ان عدداً كبيراً ممن اطلق سراحهم كانوا قد اعتقلوا في تموز/يوليو ١٩٨٥ بعد محاولة انقلاب فاشلة.

أما المفرج عنهم، الذين ستحصر اقامتهم بالمناطق المحيطة بمنازلهم، اضافة الى نحو ١٣٠ ما زالوا رهن السجن، فكانوا جميعهم قد أدينوا عقب محاكمات سرية جرت عام ١٩٨٦. ولم يجر مطلقا الاعلان عن التهم الموجهة اليهم، حتى أنه لم يعلن في الحقيقة عن أسماء اكثر من نصف المدانين.

ولم يسمح لأي من هؤلاء السجناء باستقبال زوّار من ذويهم أو محاميهم في أي وقت خلال احتجازهم. وهم لم يحضروا محاكماتهم التي جرت عام ١٩٨٦ فحسب، بل انهم ايضاً لم يعلموا بالأحكام الصادرة بحقهم إلاّ حين أعلنت الحكومة عنها في ايار/مايو ١٩٨٧.

قبيل عمليات الافراج بمناسبة العام الجديد، صرّح رئيس غينيا لانسانا كونتيه امام الصحافيين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، بأن اثنين من الذين حوكموا سراً عام ١٩٨٦ كانا قد ماتا في الحقيقة وهم في السجن في تموز/يوليو ١٩٨٥.

وكان هذان الشخصان بين ٣٧ متهما صدر بحقهم الحكم بالاعدام. وقد انتشرت إشاعة حول إعدام اكثر من عشرين شخصا خارج نطاق القضاء في تموز/يوليو ١٩٨٥. ولم تفصح الحكومة عن مصير الآخرين.

لقد أعربت منظمة العفو الدولية للحكومة عن قلقها إزاء الظلم الذي يحيط بالمحاكمات السرية، وحثت الرئيس كونتيه على تخفيف احكام الاعدام الـ ٣٥ التي ما زالت معلقة، والاعلان عن مصير السجناء الذين انتشرت الاشاعات بأنهم أُعدموا خلال عام ١٩٨٥. □

هندوراس

تقارير عن اغتيالات على أيدي «زمر الموت»

طلبت منظمة العفو الدولية من حكومة هندوراس التحقيق في تقارير اشارت إلى إقدام «زمر الموت» على قتل ثلاثة أشخاص في كانون الثاني/يناير.

وكان أحد الضحايا، ميغويل إينجيل پاڤون سالازار (Miguel Angel Pavón Salazar)، وهو عضو بارز في لجنة هندوراس للدفاع عن حقوق الانسان، قد أدلى بافادة ضد الحكومة أمام المحكمة الأميركية الدولية لحقوق الانسان في كوستاريكا. وكان من المنتظر ان يفعل الشيء نفسه شخص آخر وقع ضحية الاغتيال.

لقد كان المناضلون من أجل حقوق الانسان ومعارضو الحكومة خلال العامين الماضيين هدفا لحملة تهديد مرتبطة بوحدة استخبارات عسكرية سرّية تُعرف بالكتيبة ٣ - ١٦.

وقد عُرضت نشاطات الوحدة المذكورة في تقرير نشرته المنظمة في ٢٤ شباط/فبراير تحت عنوان: **هندوراس: سلطة مدنية وقوة عسكرية**. ويورد التقرير بالتفصيل انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها الكتيبة ٣ - ١٦، ويتوصل الى أن هذه الوحدة كانت تنفّذ سياسة منهجية من الاغتيالات و «الاختفاءات» السياسية ما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤. وقد اشترك افراد من الكونتراس (القوات النيكاراغوية غير المنتظمة المقاومة للحكومة) في هندوراس في «زمر الموت». وصرّح أحد المستجوبين السابقين في الكتيبة ٣ - ١٦، الذي يتناول التقرير إفادته، بأن أفراد الوحدة المذكورة كانوا يتلقون التدريب سراً في الولايات المتحدة.

ويدعم التقرير ايضا بالوثائق انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان، بما فيها الاعتقالات التعسفية والتعذيب، ما زالت منتشرة على نطاق واسع في هندوراس. ومن بين الضحايا نقابيون وطلبة وفلاّحون ومناضلون من أجل حقوق الانسان. □

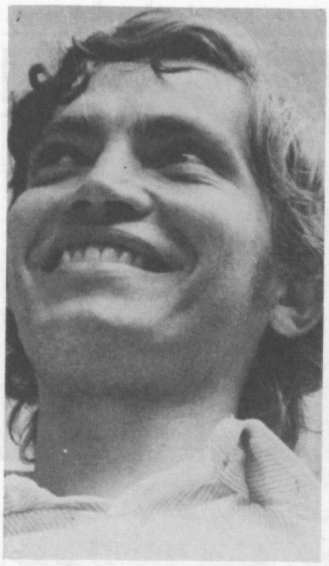

فرانشسكو فيرين غارثي، وهو مواطن من كوستاريكا «اختفى» في هندوراس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. وقد عرضت قضيته أمام المحكمة الأميركية الدولية.

سوريا

وفاة خلال الاحتجاز

توفي سجين الرأي احسان عزّو في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ خلال احتجازه في سجن صيدنايا، قرب دمشق.

واحسان عزّو كاتب في السابعة والعشرين من عمره، التي القبض عليه في آب/أغسطس ١٩٨٤ بسبب انتمائه الى حزب العمل الشيوعي المحظور، وبقي محتجزاً منذ ذلك الوقت في سجن تدمر، بدون تهمة أو محاكمة. وفي أواخر عام ١٩٨٧، نقل الى سجن صيدنايا، حيث جرى استجوابه. وتشير معلومات منظمة العفو الدولية الى أن صحته بدأت بالتدهور نتيجة لذلك، والى انه وضع في الحبس الانفرادي وحرم من تلقي العناية الطبية، رغم معاناته من مرض في قلبه. وتشير التقارير الى ان جثته نقلت الى مستشفى سجن المزّة العسكري ليبدو وكأنه تلقى عناية طبية قبل وفاته. وقد حثت المنظمة السلطات السورية على اجراء تحقيق علني في وفاته. □

الاتحاد السوفياتي

في حقوق الانسان

قامت اللجنة التنفيذية الدائمة لمجلس السوفيات الأعلى في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بإقرار قانون يمنح الأشخاص المحتجزين ضد إرادتهم في مستشفيات الأمراض النفسية، وأقاربهم، حق الطعن في شرعية سجنهم مع الحصول على مساعدة قانونية من الدولة.

ويأتي هذا القانون ليحل محل توجيهات صادرة عن وزارة الصحة اتّهمت صحيفة الأزفستيا في تموز/يوليو ١٩٨٧ أنها أجازت للمسؤولين احتجاز الأشخاص في هذه المستشفيات بشكل روتيني عقاباً لهم. ولا ينطبق القانون الجديد إلا على الأشخاص المحتجزين دون تهم جنائية، وليس من الواضح ما اذا كانت أحكامه كافية لحماية الأفراد من الاحتجاز بسبب معارضتهم السياسية أو الدينية. ولم يجر أي تعديل في الاجراء الذي يحتجز سجناء الرأي بموجبه قسراً، لتهم تشكّل في حد ذاتها انتهاكاً لحقوقهم الانسانية.

ورغم أن احترام حقوق الانسان في الاتحاد السوفياتي ازداد خلال عام ١٩٨٧، الا أنه لم تطرأ أية تغييرات قانونية من شأنها أن تحمي الأشخاص من ان يصبحوا سجناء رأي، أو من التعرّض للمعاملة السيئة خلال احتجازهم، أو من الإعدام.

لقد منح المواطنون السوفيات حرية جديدة للاحتجاج ضد السياسات الرسمية، ولتشكيل جماعات سياسية ونشر مطبوعات غير خاضعة للرقابة. ولم يلاحق أحد قضائيا، كما يبدو، بأية تهمة من هذا القبيل، وذلك على الرغم من ارتفاع عدد الأشخاص الذين اخضعوا للتفتيش والتغريم والاعتقال الاداري في أواخر عام ١٩٨٧. ومع ذلك، حوكم نحو عشرين من رجال الدين بسبب أعمال مسالمة تتعلق بمعتقداتهم الضميرية.

وعام ١٩٨٧، أطلق سراح ما لا يقل عن ٢٤٩ محتجزاً من سجناء الرأي - وهو أكبر عدد يفرج عنهم في أي عام منذ الخمسينات. لكن للأسف، اطلق سراح معظمهم بشروط بموجب عفو. وأُخرج ٣٢ شخصا من مستشفيات العلاج النفسي - بعضهم بعد ١٥ سنة أو أكثر - بعد أن قامت لجان طبية بمراجعة حالاتهم. وأفرج عن ١٧ شخصا آخرين بدون أية شروط بموجب عفو صدر في حزيران/يونيو، لكن لا يزال في السجن نحو ٣٠٠ محتجز.

في تشرين الأول/أكتوبر، اوصى ميخائيل غورباتشوف بأن تلعب الأمم المتحدة دوراً أقوى في مجال تعزيز حقوق الانسان وحمايتها. وجرت مراجعة رئيسية لقانون الجنايات، كان هدفها، كما يبدو، جعل هذا القانون متوافقا مع المقاييس التي وضعتها الأمم المتحدة. وقد شجّع ذلك على اثارة مناقشات عامة لم يسبق لها مثيل، حول عقوبة الاعدام، مثلا. ولأول مرة منذ عشرات السنين، ظهرت في وسائل الاعلام مقالات تدعو الى الغاء عقوبة الاعدام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن وزير العدل عن احتمال إلغاء هذه العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم الاقتصادية، والجرائم المرتكبة من قبل النساء، ومن قبل رجال في الستين من عمرهم او أكثر. الا انه لم يحدث اي هبوط في عدد الاعدامات.

وقد وضع معظم سجناء الرأي في مستعمرات العمل الاصلاحية تحت نظام أقل صرامة بموجب أحكام العفو الصادر في حزيران/يونيو. ونقل كثيرون في مستشفيات الطب النفسي من مؤسسات خاضعة لحراسة أمنية مشدّدة الى مؤسسات عادية. ورغم ذلك، ظلوا فريسة معاملة اعتباطية قاسية على أيدي المسؤولين، دون أن تتاح لهم سبل الانصاف. وعلى نحو استثنائي، قامت السلطات في آذار/مارس بملاحقة خمسة من ضباط الخدمة في مستشفى تشيليابينسك الاقليمي للطب النفسي، لضربهم أحد سجناء الرأي بصورة وحشية. □

بوركينا فاسو

اعتقالات تتبع الانقلاب

عقب اغتيال الرئيس ثوماس سانكارا خلال انقلاب عسكري جرى في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧، اطلق سراح عدد من السجناء السياسيين.

لكن بعد الانقلاب مباشرة، وخلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، جرى اعتقال نحو ٤٠ شخصا، بينهم وزراء سابقون.

وعلى الرغم من اطلاق سراح بعض هؤلاء في وقت لاحق، ما زال عدد كبير منهم رهن الاحتجاز، إما في مبنى مجلس التفاهم الحكومي، أو في مركز الدرك الوطني في واقادوقو، العاصمة. ولم توجه الى هؤلاء المحتجزين أية تهمة، وورد ان بعضهم تعرّضوا للتعذيب.

وفي معرض ردّها على طلب منظمة العفو الدولية للمعلومات حول أسباب الاعتقال ومبرّراته القانونية، ذكرت السلطات أن أحد عشر شخصا قد وضعوا قيد الاقامة الجبرية لحمايتهم خلال استجوابهم بشأن نشاطاتهم في ظلّ الحكومة السابقة. غير أن مصادر اخرى اكّدت انّ عدد السجناء هو أعلى من الرقم المذكور، وأن كثيرين منهم اعتقلوا بسبب معارضتهم السلمية للحكومة الجديدة. □

جمهورية الصين الشعبية

رهبان يتظاهرون في لاسا.

إعتقال المئات في التيبت

أشارت التقارير الى ان عدة مئات من التيبتيين اعتقلوا في لاسا، عاصمة إقليم التيبت المتمتع بالاستقلال الذاتي، وذلك منذ جرت المظاهرات المؤيّدة للاستقلال في أواخر ايلول/سبتمبر واوائل تشرين الأول/اكتوبر (راجع النشرة الاخبارية لكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧).

وكان بين المعتقلين متظاهرون مسالمون وأشخاص متشبه بتأييدهم للمتظاهرين، بالاضافة الى أشخاص زعم انهم اشتركوا في مصادمات عنيفة مع قوات الأمن في مطلع تشرين الأول/اكتوبر في لاسا.

وقدّرت مصادر غير رسمية في تشرين الثاني/نوفمبر أن عدد المعتقلين يتراوح بين ٣٠٠ و ٦٠٠ شخص.

واستمرت الاعتقالات خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وكان بين الذين ورد نبأ اعتقالهم ست راهبات تيبتيات من أحد الأديرة قرب لاسا، بينهن راهبة في الرابعة عشرة من عمرها. وقد جرى اعتقالهن بعد أن تظاهرت نحو عشرين راهبة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر في لاسا تأييداً للدالاي لاما المنفي.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، تلقت منظمة العفو الدولية أسماء أكثر من ١٢٠ معتقلا، بينهم عدد كبير من الرهبان العاملين في أديرة قرب لاسا. وادّعت مصادر غير رسمية بأن جميع المعتقلين قد أودعوا الحبس الانفرادي، ولم يسمح لهم بالاتصال بذويهم أو محاميهم. وذكرت التقارير أن بعضهم تعرّضوا للضرب المبرح من قبل البوليس اثناء اعتقالهم. وزعم أن الضرب المبرح والهراوات الكهربائية كانت بين الوسائل التي استعملها البوليس لانتزاع «الاعترافات» من المعتقلين.

وقد طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة ان تطلق فورا سراح جميع الذين اعتقلوا لممارستهم السلمية لحقوق الانسان الأساسية، وان تنشر أسماء جميع الأشخاص المحتجزين حاليا، مع التهم الموجهة ضدهم. كما حثّت الحكومة على اجراء تحقيق نزيه في الادّعاءات حول اساءة معاملتهم.

في ٢١ كانون الثاني/يناير، أعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة الرسمية عن اطلاق سراح ٥٩ شخصا، ذكرت أنهم بين «اكثر من ٨٠ شخصا» اعتقلوا في ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/اكتوبر، وأن معظمهم قد «أبدوا الندم». وأضافت الوكالة أن بعضهم قد «فضحوا غيرهم». وفي ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر، تم اطلاق سراح ١٣ شخصا آخرين. □

البيرو

تقرير الكونغرس عن أعمال التمرّد

أنهت اللجنة التابعة للكونغرس تحقيقاتها في قتل مئات السجناء السياسيين عند قمع حوادث تمرد السجناء في حزيران/يونيو ١٩٨٦.

قدّمت اللجنة المؤلفة من ١٣ عضواً تقريرين للكونغرس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وقد تضمن تقرير قدمته الأقلية ووقّعه رئيس اللجنة الشيخ رولاندو أميس كوبيان وغيره، اتهاماً للرئيس غارسيا ووزرائه بتحمّل «المسؤولية الرئيسية» عن مقتل ٢٤٩ سجينا سياسيا، وعن إخفاء الحقائق حول التدخل العسكري في سجن جزيرة الفرونتون، حيث لقي أكثر من مائة سجين مصرعهم، وفق ما توصلت اليه اللجنة. ودعت اللجنة في تقريرها الى اتّهام الوزارة بالخيانة وملاحقة السلطات المسؤولة قضائيا.

أمّا تقرير الأغلبية الذي وقعه خمسة من أعضاء الحزب الحاكم وعضوان من حزب المعارضة، فيحصر المسؤولية بأفراد قوات الأمن المشتركة في العملية. وهو يحمّل المدير الوطني للمؤسسات الجزائية، والمدّعي العام السابق المسؤولية لعدم منعهم وقوع عمليات القتل. ويخلص هذا التقرير الى القول بأن عمليات القتل لم تكن نتيجة لسياسة متعمّدة.

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، وافق الكونغرس، وأغلبيته من أعضاء الحزب الحاكم، على تقرير الأغلبية، دون أن ينظر في تقرير الأقلية. □

البرازيل

منظمة العفو الدولية تطالب بتحقيق في اعمال القتل على يد البوليس

ذكرت التقارير أن عشرات الأشخاص لقوا مصرعهم في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، عندما حاول بوليس الدولة العسكري منع عمال المناجم وعائلاتهم من احتلال جسر في مارابا، شمالي البرازيل.

قام نحو ألفي شخص، معظمهم من عمال مناجم الذهب وعائلاتهم، بسد جسر يشكّل صلة النقل الرئيسية من مشروع خامات الحديد في كاراخاس، لمدة يومين، وذلك احتجاجا على ظروف العمل غير الآمنة في منجم الذهب السطحي في سيرا بيلادا. وكان ٢٧ شخصا قد لقوا حتفهم نتيجة لانزلاق كتل طينية في المنجم خلال عام ١٩٨٧.

وقد وعدت الحكومة بتلبية طلبات عمال المناجم. وكانت المفاوضات من أجل الانسحاب من الجسر على وشك الانتهاء، لكن حاكم الولاية لم يتمكن من تدارك أمر صادر عن البوليس العسكري بفتح طريق الجسر.

قام افراد البوليس بسد منفذي الجسر، وراحوا يطلقوا قنابل الغاز المسيّل للدموع على الجمهور الأعزل.

عقوبة الاعدام

علمت المنظمة بصدور حكم الاعدام على ٧٤ شخصاً في ١٣ بلداً، وبتنفيذ هذه العقوبة بحق ٤٠ شخصاً في ستة بلدان خلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

ولم يلبثوا أن تحرّكوا من طرفي الجسر باتجاه الجمهور، منهالين ضربا ومطلقين النار عليهم. وقد أفاد شهود عيان، بينهم ضباط من البوليس الاتحادي، بأن رجال البوليس لم يعطوا أي أنذار، ولم يتيحوا الوقت الكافي لاخلاء الجسر.

وتورد التقارير وصفا لأشخاص ألقوا بأنفسهم من فوق الجسر في حالة الذعر اللاحقة، ليسقطوا مسافة ٧٦ متراً فوق الصخور في نهر توكانتينس.

وعلى الرغم من تقارير ضباط البوليس الاتحادي التي اشارت الى مقتل عشرات الأشخاص، أفاد رجال البوليس العسكري رسميا بأن عدد القتلى بلغ ثلاثة أشخاص. وبعد اسبوع من الحادث، أفاد صيادون بأنهم شاهدوا إحدى عشرة جثة في النهر. ورغم قيام البوليس العسكري بانتشال هذه الجثث، لم يجر أي تعديل على العدد الرسمي للقتلى. وقد حُذّر الصيادون من الافصاح عما رأوه، وتعرّض أحدهم للضرب حتى الموت من قبل أشخاص مجهولي الهوية بعد وقت قصير من تصريحه في مقابلة تلفزيونية بأنه شاهد ثمان جثث في النهر. وقد تعرّض زعماء نقابات التنقيب عن المعادن للضرب والتهديد من قبل البوليس الاتحادي في سيرا بيلادا، لمنعهم من الاشتراك في مظاهرة جرت في ١٨ كانون الثاني/يناير لاثارة الضجة حول الحادث. وتفيد الأنباء الصحفية أن ٩٣ شخصا ما زالوا مجهولي المصير.

لقد طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة البرازيلية اجراء تحقيق في هذا الحادث. وعلى الرغم من وجود الدليل على محاولة البوليس العسكري ستر الحقائق، لم تكن الحكومات الوطنية ولا الحكومات الاتحادية قد باشرت بالتحقيق في نهاية شهر كانون الثاني/يناير. □

بنغلاديش

بعثة المنظمة

قامت بعثة من منظمة العفو الدولية بزيارة بنغلاديش في الفترة الواقعة بين ٢٤ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

وقد بحثت البعثة مع الحكومة والسلطات العسكرية في انباء عمليات الاعدام خارج نطاق القضاء، وأعمال التعذيب التي مورست ضد القبليين في أصقاع تلال تشيتاغونغ.

وورد أن بعض الانتهاكات وقعت عندما اشتركت قوات الأمن في هجمات انتقامية ضد القرويين القبليين، في أعقاب اعمال عنف قامت بها جماعة معارضة مسلحة معروفة باسم «شانتي باهيني» (قوات السلام)، ضد موظفي الأمن والسكان من غير القبليين.

وقد أجرت البعثة محادثات مسهبة في داكا مع عضوين من أعضاء اللجنة الوطنية لأصقاع تلال تشيتاغونغ، هما وزيرا التخطيط والخارجية. وزارت البعثة أيضا لمدة يومين الأصقاع المذكورة، برفقة عضو ثالث من أعضاء اللجنة هو قائد جيش تلك المنطقة. وقد أكّد المسؤولون لأعضاء البعثة أن تعليمات صارمة صدرت لقوات الأمن تحذّرهم من شن أية هجمات انتقامية ضد القرويين القبليين في المستقبل.

وكانت حكومة بنغلاديش قد أبلغت المنظمة أنها أجرت تحقيقات في التقارير عن انتهاكات حقوق الانسان في المنطقة المذكورة. وقد طلبت المنظمة تزويدها بمعلومات دقيقة حول هذه التحقيقات. وعلم المندوبون أن اللجنة الوطنية كانت قد عالجت مشاكل عامة دون التطرق الى معالجة التحقيقات المحدّدة التي اثارت قلق المنظمة. وكرّرت المنظمة التذكير بأهمية التحقيقات النزيهة المستقلة، وتعهّد المسؤولون بتزويدها بمعلومات إضافية حول التحقيقات التي اجريت.

وبحث مندوبو المنظمة ايضاً مع الرئيس محمد حسين ارشاد وغيره من المسؤولين بواعث قلق المنظمة بشأن الاحتجاز الاداري الذي يمارس حاليا على نطاق واسع بمقتضى قانون الصلاحيات الخاصة، دون توجيه تهمة رسمية الى المحتجزين أو تقديمهم للمحاكمة. □

أخبار السجناء

علمت المنظمة باطلاق سراح ١٩٨ سجيناً قيد التبنّي أو التحقيق في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، وتولّت ٥٨ قضية جديدة.